الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

ورقة حول

# حوكمة إدارة ملف الغاز

سلسلة تقارير رقم 225

2022

ورقة حول

# حوكمة إدارة ملف الغاز

آب 2022

**يتقدم ائتلاف أمان والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة بالشكر الجزيل** للباحثة رزان البرغوثي لإعدادها هذه الورقة، وللدكتور عزمي الشعيبي وفريق أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. حوكمة إدارة ملف الغاز. رام الله- فلسطين.

إنَّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذه الورقة، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **المقدمة** | 5 |
| **واقع إدارة ملف الغاز الطبيعي** | 6 |
| **السياسة العامة لإدارة الموارد الطبيعية "الغاز"** | 8 |
| **الإطار المؤسسي لإدارة ملف الغاز** | 9 |
| **مؤشرات الحوكمة في إدارة ملف الغاز** | 10 |
| أولاً: التشاركية مع الجهات التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني | 10 |
| ثانياً: فرص تضارب المصالح في إدارة ملف الغاز | 10 |
| ثالثًا: شفافية إدارة ملف الغاز | 10 |
| رابعًا: المساءلة عن إدارة ملف الغاز | 12 |
| **الاستنتاجات والتوصيات** | 13 |
| **المصادر والمراجع** | 15 |
| **الملاحق** | 17 |

## المقدمة:

تشكل سيادة القانون ركنًا أساسيًا في الأنظمة القانونية والسياسية للدول، حيث تحتكم سلطات الدولة كافة وأعضاء المجتمع للقانون، والالتزام به، وبالأحكام التي يتضمنها، بما يكفل ويضمن الحفاظ على حقوق المواطنين وحرياتهم في المجتمع الذي ينتمون إليه، إذ أن مبدأ سيادة القانون لا يعني بشكل محايد الالتزام بالأحكام التي ينص عليها القانون دون وجود أدنى احترام لحقوق وحريات الأفراد فيه، وإنما يعني سمو وسيادة القانون بالأحكام التي تكفل حماية حقوق وحريات الأفراد بمختلف أشكالها في الدولة.

ولعّل أحد أهم المطالب التي تساهم في حماية وحفظ حقوق المواطنين والأجيال القادمة في ظل دولة القانون، هو الحفاظ على ثرواتها الطبيعية، وحماية مقدراتها ومواردها، وإدارتها واستغلالها بالشكل الأمثل؛ فالثروات الطبيعية على اختلاف أنواعها، ومن أهمها مورد الغاز الطبيعي، تمثل أساسًا هامًا لنمو الاقتصاد الوطني للدول؛ حيث يمثل الغاز الطبيعي أحد أهم موارد الطاقة التي تستخدم في كافة المجالات، فقد أصبح في الوقت الحاضر للغاز دور رئيسي في الاستهلاك العالمي للطاقة؛ نتيجة للخصائص التي يتمتع بها كمادة أولية، يمكن استخدامها كبديل عن البترول والفحم في القطاعات المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر بـ: (قطاع الكهرباء القطاع الصناعي، قطاع النقل، وغيره). لذلك، فإن الدول التي يتم اكتشاف حقول الغاز الطبيعي لَديها تسعى إلى إدارة هذا النوع من موارد الطاقة، بما يساهم في الحفاظ على مقدرات شعوبها وممتلكاتها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لديها، وتمكين ذاتها من بناء روابط وعلاقات تجارية مع الدول الأخرى، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتنمية الاقتصاد الوطني فيها وتفعيله ومنافسته للسوق العالمي من جهة أخرى.

وبالنظر إلى شحّ الموارد والثروات الطبيعية في فلسطين، فإن مورد الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في المياه الإقليمية الفلسطينية في قطاع غزة يشكل أملًا واعدًا لتحسين الإيرادات العامة، إلا أنَّ مسألة استغلال وتشغيل واستخراج هذا الغاز لا زالت تواجه إشكاليات على عدة أصعدة، أولها؛ أنَّ الجهات التنفيذية المسؤولة عن إدارة مثل هذا الملف ما زالت تعاني من سياسات الاحتلال المجحفة بحق الشعب الفلسطيني في استغلال موارده وثرواته الطبيعية، ثانيها؛ حالة الفراغ التشريعي والقصور القانوني التي تعتري عملية تنظيم إدارة الملف، بما فيها تنظيم عقود الامتياز التي تمنح للقطاع الخاص لاستغلال هذه الموارد. ثالثها؛ عدم وضوح السياسة العامة الوطنية التي بنيت عليها إدارة الموارد الطبيعية وتحديدًا الغاز منها؛ وكذلك ضعف الشفافية المتعلقة ببنود الاتفاقيات والقرارات ذات العلاقة.

- **هدف الورقة:**

تهدف هذه الورقة بشكل عام إلى تقديم توصيات واضحة ومحددة لصانع القرار الفلسطيني؛ بهدف تحسين إدارة ملف الغاز في فلسطين على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك من خلال فحص مدى توفر سياسة وطنية عامة معتمدة في إدارة ملف الغاز، في ظل غياب إطار قانوني ناظم لإدارة الموارد والثروات الطبيعية، ومنح عقود الامتياز الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك تهدف هذه الورقة بشكل خاص إلى فحص مدى التزام الأطراف المكلفة بتنفيذ السياسة العامة بخصوص استثمار الغاز، وإدارته باعتباره موردًا طبيعيًا عامًا، ومدى الالتزام من قبل الأطراف ذات العلاقة بمؤشرات الحوكمة؛ كإشراك ممثلي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، ومنع تضارب المصالح، والالتزام بمبادئ الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة هذا الملف، ومدى التزام هذه الجهات بتوفير نظم مساءلة فعّالة للقائمين على إدارته، وخضوعهم للرقابة والمساءلة لأجهزة الرقابة الرسمية كديوان الرقابة المالية والإدارية.

- **منهجية إعداد الورقة:**

يستند اعداد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

1. جمع وحصر المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة.
2. مراجعة الأدبيات والتشريعات ذات العلاقة.
3. تحليل المعلومات والبناء على ما ورد فيها من معلومات والوصول للاستخلاصات والتوصيات.
4. عقد ورشة عمل للجهات ذات العلاقة بإدارة ملف الغاز؛ بهدف إبداء الملاحظات واقتراح التعديلات؛ لإعداد المسودة النهائية للورقة.

## واقع إدارة ملف الغاز الطبيعي:

إن حق الشعب في تقرير مصيره ينعكس بالضرورة على سيادة الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية،[1] حيث أن الشرط الجوهري لتأكيد سيادة الدولة هو تحقيق السيادة على مصادرها. فوفقًا لأحكام القانون الدولي،[2] لا يوجد نزاع على حق الفلسطينيين وملكيتهم للغاز، ورغم ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي ما زال، ومنذ احتلاله لفلسطين لغاية الآن، يقوم باستغلال مقدرات الشعب الفلسطيني، واتباع نهج سرقة هذه المقدرات وحرمانه منها بشكل مباشر، وتقييد وعرقلة استخدام هذا الحق في استخراج وتطوير واستغلال الموارد الطبيعية بشكلٍ غير مباشر، وخاصة المتواجدة منها في المياه الإقليمية الفلسطينية كالغاز.

ففي العام 1999 تم اكتشاف الغاز الطبيعي على بُعد (30-35) متر من خط الأساس لساحل غزة، على عمق 603 أمتار تحت قعر البحر، ويدعى حقل غاز "غزة مارين"،[3] حيث يحتوي هذا الحقل على ترليون قدم مكعب،[4] أي حوالي 31مليار متر مكعب، كما تم اكتشاف حقل آخر يدعى بوردر فيلد (Border Field).[5] وبناءً على ذلك، فقد أبرمت الحكومة الفلسطينية اتفاقية منحت بموجبها الشركة البريطانية للبترول (British Gas) الحق في التنقيب عن الغاز واستخراجه، ضمن الحدود الساحلية والبحرية التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982.

استمرت محاولات الاحتلال الإسرائيلي بشكلٍ مخالف للقوانين والأعراف الدولية في التحكم في عمليات استخراج هذا الغاز، وعمليات انتاجه وشرائه بأسعار مخفضة تقل عن قيمته السوقية، حيث أصرّ الاحتلال الإسرائيلي أن يتم نقل الغاز من الحقل إلى محطة نقل وتسييل الغاز في عسقلان؛ ليتم بيعه في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مناطق أخرى، الأمر الذي جاء على خلاف ما خططت له الشركة البريطانية بمد خط أنابيب من حقل غاز "غزة مارين" للعريش، ومن ثم تحويله إلى غاز مُسال ترجع ملكيته للفلسطينيين، مما عطل عملية استخراج الغاز من حقل غاز "غزة مارين". وقد استمرت المفاوضات بين الشركة البريطانية والحكومة الإسرائيلية لغاية عام 2007، وعندما تم رفض طلب الاحتلال الإسرائيلي من طرف أصحاب الامتياز "الشركة البريطانية"، قام الاحتلال بمنع استغلال وتطوير هذا الحقل.[6]

وبناءً على ذلك، فقد قامت الشركة البريطانية ببيع حصتها من هذا الاتفاق لشركة شل الهولندية (Royal Dutch Shell) عام 2015، وهي في الأصل شركة بريطانية هولندية استحوذت في ذات العام على شركة (British Gas) البريطانية التي مُنحت حق امتياز استخراج وتطوير حقل الغاز في العام 2000، وبعد محاولات عديدة منها في إقناع الجانب الإسرائيلي، بالاستفادة من حقل غاز "غزة مارين" وتطويره إلا أن الاحتلال رفض ذلك، مما أدى إلى انسحابها من هذا الاتفاق أيضًا.[7] وفي هذا الإطار، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2018 قرارًا بالمصادقة على خروج شركة (Royal Dutch Shell) من هذا الاتفاق.[8]

وتجدر الإشارة إلى أنه وبموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني فإن حقوق تطوير حقل غاز "غزة مارين" تتألف من تحالف يتكون من: (صندوق الاستثمار الفلسطيني، شركة اتحاد المقاولين (CCC)، بنسبة 27.5% لكل منهما، وتخصيص 45% لشركة عالمية يصادق عليها مجلس الوزراء الفلسطيني).[9]

1 "أحمد سعيد" الأغا، حماية الموارد الطبيعية طبقًا لأحكام القانون الدولي العام: الحالة الفلسطينية نموذجًا، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (3)، العدد (1)، جامعة فلسطين، غزة فلسطين، ص 43.

2 قرار الجمعية العامة 1803 (د17-) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 والمعنون "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية".

3 وليد مصطفى، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، رام الله، فلسطين، 2016، ص 60.

4 صندوق الاستثمار الفلسطيني، التقرير السنوي 2021، رام الله، 2021، ص 31.

5 محمد مصطفى، البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانات والمعوقات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (102)، 2015، ص 72.

6 وليد مصطفى، مرجع سابق، ص 50.

7 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، التقرير السنوي الثاني عشر: واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019، رام الله، 2019، ص 117.

8 المرجع السابق، ص 117.

9 صندوق الاستثمار الفلسطيني، مرجع سابق، ص 31.

انضمت فلسطين إلى منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019 الذي يضم الدول المؤسسة المتمثلة في: (فلسطين، مصر، الأردن، اليونان، قبرص، إيطاليا، الاحتلال الإسرائيلي، وفرنسا لاحقًا)، بهدف العمل على تأسيس منظمة دولية تدعم الجهود في الاستفادة من احتياطات الغاز، واستخدام البنية التحتية، وبناء بنى تحتية جديدة؛ لتأمين الطاقة وتحقيق الرفاهية لدى هذه الدول، وفي عام 2020 صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على انضمام فلسطين للميثاق المعدل لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي باشر أعماله كمنظمة إقليمية في ذات العام، تلى ذلك، توقيع مذكرة نوايا بين صندوق الاستثمار وشركة اتحاد المقاولين الفلسطينيين مع الشركة المصرية القابضة للغاز "إيجاس" في عام 2021، كخطوة أولى للتعاون في مجال الطاقة بشكل عام، وتطوير البنية التحتية لحقل غاز "غزة مارين" واستخراج الغاز منه بشكل خاص، وبعد ذلك، أصدر مجلس الوزراء قرارًا بإنشاء شركة للغاز بتاريخ 2021/9/7[10]، بهدف إدارة هذا الملف، وإجراء التعاقدات المتعلقة بشرائه.

تم توقيع اتفاق ثلاثي بين كل من: (جمهورية مصر العربية، الاتحاد الأوروبي، إسرائيل)، على هامش الاجتماع الوزاري السابع لمنتدى غاز شرق المتوسط، يتضمن ربط خط أنابيب بين حقل ليفياثان لدى الاحتلال الإسرائيلي بوحدات إسالة الغاز الطبيعي في مصر، من أجل نقله إلى دول أوروبا، دون أي اعتبار لحق الشعب الفلسطيني في استغلال حقل غاز "غزة مارين"، وفي ظل عدم تمتع كافة الدول الأعضاء بالقدرة على التحكم في مواردها وثرواتها واستغلالها وتطويرها كدولة فلسطين.[11] ونتيجة لذلك، تحفظت دولة فلسطين على هذا الاتفاق (الأوروبي، الإسرائيلي، المصري) حول تصدير الغاز إلى أوروبا،[12] وأشارت إلى ضرورة ضمان التزام كافة الدول الأعضاء بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي كشرط مسبق لأي تعاون إقليمي أو دولي.[13]

10 جلسة مجلس الوزراء رقم (123) المنعقدة بتاريخ2021/9/7.

11 الاقتصادي، اتفاق غاز ثلاثي بين مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، خبر منشور على الموقع الالكتروني الآتي: https://www.aliqtisadi.ps تاريخ الزيارة: 2022/6/16.

12 تمثلت التحفظات التي أعربت عنها دولة فلسطين للاتحاد الأوربي بـ: (رفض شراء أو بيع أي غاز يكون مصدره أي حقل موجود ضمن المناطق البحرية الفلسطينية أو يمر عبر المنصات الاسرائيلية الموجودة في المناطق البحرية الفلسطينية، بالإضافة إلى رفض شراء أو بيع أي غاز اسرائيلي يتم نقله عبر أنابيب تمر بالمناطق البحرية لدولة فلسطين دون موافقتها المسبقة، واشتراط تقديم ضمانات لدولة فلسطين بأن أي استخدام لتقنيات FSPO أو FLNG لن يكون مصدر الغاز فيها أيا من الحقول الواقعة ضمن المناطق البحرية الفلسطينية). المصدر: ورقة وزارة الخارجية حول أهم الخطوات التي اتخذتها دولة فلسطين من خلال وزارة الخارجية «تحديد الحدود البحرية الفلسطينية»، تم تسليمها في 2022/8/16.

13 المصدر: ورقة «تعقيب» حول المسودة الأولى لتقرير حوكمة ملف الغاز، صندوق الاستثمار الفلسطيني، تم تسليمها في 2022/8/16.

## السياسة العامة لإدارة الموارد الطبيعية "الغاز":

تعدّ الامتيازات أمراً ضرورياً لنمو اقتصاد أي بلد والاستثمار فيه؛ فبعض الدول تنيط إدارة ملف الموارد والمصادر والثروات الطبيعية والمرافق العامة للقطاع العام بشكل منفرد، وبعضها الآخر يُنيط إدارة هذه الموارد للقطاع الخاص. ومن الدول أيضًا من تقوم بالعمل على تبني عمليةً الدمج بين الأسلوبين في منح إدارة هذه الموارد بين القطاعين العام والخاص، وذلك على أساس مبدأ حرية النشاط الاقتصادي. لكنَ غياب الإطار القانوني الناظم لعقود الامتياز للمصادر والموارد الطبيعية والمرافق العامة في فلسطين، ساهم في لجوء دولة فلسطين إلى إدارة هذه المصادر والموارد من خلال التعاقد أو التفاوض المباشر مع المستثمرين ورجال الأعمال للعمل على خصخصة بعض القطاعات، ومنح عقود الامتياز للقطاع الخاص لتشغيلها.

منح القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003[14] بعد صدوره الحق للسلطة التنفيذية بإنشاء شركات عامة تنظم بقانون، في المادة (21) منه،[15] حيث كان الهدف المعلن من ذلك، هو تسهيل تفعيل دور الحكومة في إدارة القطاعات المختلفة التي تشكل أمرًا حيويًا في تطوير وتنمية الاقتصاد للدولة، وفقًا لما تنص عليه مبادئ النظام الاقتصادي فيها.[16] كما نصت المادة (94) منه على أن: "يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الامتيازات أو الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة... الخ".[17]

على الرغم من تضمين الحكومة في وثيقة السياسات العامة 2023-2021 "الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" سياسة عامة تتعلق بضمان استدامة البيئة، حيث أن التدخل السياسياتي سيكون من خلال "الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة". إلا أنَّها لم تحدد طبيعة هذه السياسية وآليات تنفيذ التدخلات السياساتية.

إن عدم وجود سياسة عامة ورؤية استراتيجية واضحة معتمدة ومنشورة تنتهجها الحكومة في إدارة هذا الملف، واتباعها سياسة التعتيم وعلى آلية إدارته، وعدم الإفصاح عن بنود الاتفاقيات التي تم توقيعها ، وعدم نشر أي بند أو معلومة حول الالتزامات المترتبة على الفلسطينيين جراء هذه الاتفاقيات؛ كالمعلومات المتعلقة بميثاق الانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط والميثاق المعدل بخصوصه، ومذكرة النوايا التي تم توقيعها في هذا الإطار بهدف استغلال مورد الغاز، بالإضافة إلى تغييبها لدور الرقابة المؤسساتية والشعبية على هذا النوع من الملفات، فإن ذلك كله يتيح فرص لإثارة الكثير من الاشاعات والشكوك حول طبيعة إدارة هذا الملف، في المنظومة الفلسطينية في ظل غياب المجلس التشريعي ودوره الرقابي على السلطة التنفيذية وأعمال الحكومة. الأمر الذي يتوجب على الحكومة عرض مثل هذه الاتفاقيات على الشعب الفلسطيني وأطره الشعبية والمؤسساتية؛ واتاحة المجال أمامهم؛ لاستعراض بنود هذه الاتفاقيات، والتعقيب عليها .

14 القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، المنشور في العدد (0) من الوقائع الفلسطيني "السلطة الوطنية الفلسطينية"، في الصفحة رقم (5)، بتاريخ 19/3/2003.

15 تنص المادة (1/21) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 على أنه: "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون". المصدر السابق.

16 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الشركات العامة المملوكة للحكومة في فلسطين، سلسلة تقارير (96)، فلسطين، رام الله، 2015، ص 2.

17 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، دراسة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2005، ص 11. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، عقود الامتياز ضمانات التنافس ومنع الاحتكار، سلسلة تقارير رقم (61)، رام الله، 2013، ص 14.

## الإطار المؤسسي لإدارة ملف الغاز

تتعدد الأطر المؤسساتية التي تشرف على الموارد والمصادر الطبيعية، وتحديدًا مصادر الطاقة، ومنها مورد الغاز محل الدراسة. فعلى الرغم من أنَّ قانون سلطة الطاقة الفلسطينية منح سلطة الطاقة[18] في سبيل تحقيق أهدافها الحقّ في إجراء البحوث والدراسات، والتنقيب عن كافة مصادر الطاقة، والتعاون مع أي شخص طبيعيّ أو اعتباريّ؛ بغية الاستفادة من الطاقة إلى أقصى حدّ،[19] وإبرام العقود والاتفاقيات مع الغير وتفويض من ينوب عنه بالتوقيع عليها، وفقًا لما ينص عليه القانون، بشأن إنشاء سلطة الطاقة رقم (12) لسنة 1995.

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الوزراء في العام 2015 يقضي بتشكيل لجنة إشرافية لإدارة ملف تطوير حقل الغاز قبالة ساحل غزة، برئاسة رئيس الحكومة وعضوية كل من رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني ووزير المالية ورئيس سلطة الطاقة[20] وبالرغم من تكليف سيادة الرئيس لمستشاره للشؤون الاقتصادية، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب رئاسة صندوق الاستثمار الفلسطيني «الجهة المطورة لحقل الغاز على شواطئ قطاع غزة»، بمهام تتعلق إدارة ملف الغاز (مثل التوقيع على ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، وتوقيع مذكرة التفاهم مع الشركة المصرية للغاز، والتفاوض مع شركات دولية لتطوير حقل غاز «غزة مارين») وهي من مسؤولية الحكومة. إنَّ هذا التكليف لا يعفي الحكومة ومؤسسته الرئيسية المختصة (سلطة الطاقة) من مسؤولياتها في إدارة ملف الغاز الطبيعي باعتباره أحد الموارد الطبيعية، كما أنه لا يبدو من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء أو في أيّة قرارات ذات علاقة صادرة عنه بأنه يمارس دوره بشكل فعّال في إدارة ملف الغاز.

كما أن مجلس الوزراء الفلسطيني، وعلى الرغم من أنه أصدر قرارًا يقضي بإنشاء شركة حكومية للغاز بتاريخ 2021/9/7، حيث أشار رئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم خلال مقابلة له مع وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) إلى أن الهدف من إنشاء هذه الشركة هو إدارة مرفق الغاز في فلسطين، والدخول في تعاقدات لشراء الغاز من مصادرها المختلفة، ومن أهمها الغاز المكتشف في المياه الإقليمية الفلسطينية في قطاع غزة، وبناء وتملك الخطوط الناقلة للغاز الطبيعي من مصادرها إلى مراكز الاستهلاك، حيث ستركز المرحلة الأولى من عمل هذه الشركة على تزويد محطات توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي، ومن ثم تزويد محطات تحلية المياه والمناطق الصناعة بهذا الغاز.[21] إلا أنَّ هذه الشركة وحتى اللحظة لم ترَ النور، ولا يوجد أيَّة مؤشرات على تسجيل هذه الشركة وطبيعة الأشخاص الذين سيتولون إدارتها، وعلاقتهم بالأطراف ذات العلاقة بإدارة ملف الغاز في فلسطين. كما لم تتضح العلاقة ما بين الشركة المنوي إقامتها وصندوق الاستثمار الفلسطيني الجهة المطورة لحقل الغاز من جهة أخرى.

18 المادة (2) من قانون رقم (12) لسنة 1995 بشأن إنشاء سلطة الطاقة الفلسطينية. قانون رقم (12) لسنة 1995 بشأن إنشاء سلطة الطاقة الفلسطينية، المنشور في العدد (7) من الوقائع الفلسطينية «السلطة الوطنية الفلسطينية»، في الصفحة (10)، بتاريخ 1995/10/25.

19 المادة (4) من قانون رقم (12) لسنة1995 بشأن إنشاء سلطة الطاقة الفلسطينية، مصدر سابق.

20 المصدر: ورقة «تعقيب» حول المسودة الأولى لتقرير حوكمة ملف الغاز، صندوق الاستثمار الفلسطيني، تم تسليمها في 2022/8/16.

21 انظر الموقع الالكتروني لوكالة الانباء الفلسطينية وفا: https://wafa.ps/Pages/Details/32265.

## مؤشرات الحوكمة في إدارة ملف الغاز:

يشير مفهوم الحكم الصالح في الدولة إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون دولة ما على كافة المستويات، بضوابط وقواعد تضمن تنفيذ السياسات العامة، وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل شفاف وتشاركي، والتزام المسؤولين والعاملين فيها بقيم النزاهة في سلوكهم واستعدادهم للخضوع للمساءلة عن الأعمال المناطة بهم؛ وذلك لتجنب مخاطر الفساد، وتأمين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وتفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن العام، والحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته وحمايتها، والرقابة عليها بمختلف الأشكال.
لذلك، فإن التزام المسؤولين في المؤسسات العامة الفلسطينية بمؤشرات الحوكمة، في إدارة ملف الغاز، يعدّ متطلبًا رئيسيًا لتجنب شبهات الفساد أو سوء الإدارة في إدارة مثل هذا النوع من الملفات في فلسطين.

### أولاً: التشاركية مع الجهات التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني

يعدّ اشراك ممثلي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة في إدارة الثروات الطبيعية، بما فيها إدارة ملف الغاز، وفي رسم السياسات العامة ووضع الاستراتيجيات، إحدى الآليات التي تساهم في تعزيز الملكية الوطنية للثروات الطبيعية، ودعم شفافية عمل المؤسسات المشرفة على إدارة هذا الملف ونزاهتها، وذلك بانفتاحها على الجهات ذات العلاقة، خاصة منظمات المجتمع المدني منها.

إن العلاقة بين الحكومة وإدارتها لشؤون الدولة بمختلف مستوياتها والمواطنين كافة يجب أن تقوم على مبادئ الوضوح والعلانية والشفافية في إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن آليات وشروط الحصول عليها، واتخاذ القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة كافة جوانب شؤونها، وسياستها العامة المالية والإدارية المعتمدة، في كافة وزاراتها ومؤسساتها التابعة لها.

وعلى الرغم من لقاء ممثلين عن صندوق الاستثمار الفلسطيني مع بعض ممثلي منظمات المجتمع المدني خلال العام 2022، إلا أن هذا اللقاء لا يرقى لفتح مشاورات أو اشراك منظمات المجتمع المدني في المساهمة بإدارة هذا الملف. عمليًا لم تقم أيًا من الجهات الرسمية المشرفة على ملف الغاز بإقامة استشارت وطنية مع ممثلي المواطنين أو المنظمات الأهلية، بل أنها قامت بالتفرد بإدارة هذا الملف على الرغم من المطالبات المتعددة من قبل منظمات المجتمع المدني وحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) لفتح حوار معها، واطلاع المجتمع على آلية اتخاذ القرارات في هذا الملف.

### ثانياً: الحدّ من فرص تضارب المصالح في إدارة ملف الغاز

تشكل آليات وقواعد منع تضارب المصالح والافصاح عنه عند حدوثه أحد المؤشرات الرئيسية على حسن إدارة هذا الملف، وهي تمثل الأداة الضامنة لمنع اتاحة فرص استغلال المنصب للحصول على منافع خاصة، قد تكون لمصلحة جهة أو مؤسسة أو شركة. إنَّ استمرار مشاركة مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية في إدارة ملف الغاز، كتكليفه بإجراء المفاوضات المتعلقة بتطوير حقل الغاز مع الجهات الخارجية أو في التوقيع على ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط أو مع أطراف مصرية، في ذات الوقت الذي يرأس فيه صندوق الاستثمار الفلسطيني «المطور المحلي لحقل الغاز»، يتيح فرصًا لتضارب المصالح بحكم منصبه التفاوضي مع الأطراف، وطبيعة عمل الصندوق السيادي «كشركة» القائم على إدارة استثمارات دولة فلسطين.

### ثالثًا: شفافية إدارة ملف الغاز

إنَّ من أهم المؤشرات التي تساهم في تعزيز شفافية المؤسسة التي تعنى بإدارة الشأن العام بشكل عام، وإدارة ملف الغاز بشكل خاص، تتمثل في تمكين المؤسسات والأفراد من الوصول إلى المعلومات العامة المتعلقة بأعمال المؤسسة وسياساتها وخدماتها وبرامجها وميزانياتها بالوسائل المختلفة، بما يشمل توفير المعلومات للجمهور على صفحاتها الإلكترونية، وكذلك التزامها بتبني سياسة نشر التقارير الدورية للمؤسسة والموازنة وإدارتها، والإعلان عن الشواغر الوظيفية فيها، وتعميم المعلومات المتعلقة بآليات اتخاذ القرارات فيها.

وبمراجعة المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات ذات العلاقة بموضوع ملف الغاز كـ: (مجلس الوزراء، سلطة الطاقة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الخارجية)، اتضح أن أيًا من هذه المؤسسات لم تقم بنشر إجراءات إدارة ملف الغاز والوثائق المتعلقة به، وكذلك ما يتعلق بمشاركة فلسطين في منتدى غاز شرق المتوسط.

في المقابل فإنَّ صندوق الاستثمار الفلسطيني كجهة مطورة أدرج في تقريره السنوي لعام 2021 بعضًا من المعلومات حول ملف الغاز، إلا أنَّه بقي مقتضبًا، ولا يتيح الفرصة للاطلاع على آليات إدارة الصندوق للجانب المطلوب منه (كمطوّر) في هذا الملف، وكيفية اتخاذ القرار الاستثماري لهذا المورد الطبيعي الذي تعود ملكيته للشعب الفلسطيني.

للمعلومات دور بالغ الأهمية في تفعيل الدور الرقابي المؤسسي والشعبي على أعمال المؤسسات التي تدير ملف الغاز، حيث وخلافًا لما ورد في أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولًا» للعام 2017–2022، والتي تتضمن العمل على تعزيز المساءلة والشفافية في عمل الحكومة، بما يشمل الحق في الوصول إلى المعلومات، ومكافحة الفساد بكافة أشكاله، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية الإدارية والمالية فيها، إلا أنَّه ما زالت المعلومات المتعلقة بإدارة ملف الغاز والسياسات المتبعة فيها، وبنود الاتفاقيات والمذكرات والمواثيق التي تم توقيعها في هذا الإطار غير منشورة وغير معلن عن أي من تفاصيلها.

**المعلومات المتوفرة حول إدارة ملف الغاز في تقرير صندوق الاستثمار الفلسطيني لعام 2021**

«حقل «غزة مارين» للغاز الطبيعي؛ يقع في المناطق الساحلية الفلسطينية، ويشمل الحقل احتياطي يقدر بـ: 1 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعيّ، أي حوالي 31 مليار متر مكعب. تم اكتشاف حقل الغاز في عام 1999 من قبل شركة بريتيش غاز BG.

ويعتبر تطوير «غزة مارين» دعامة مركزية لأمن الطاقة في فلسطين، ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في توليد الطاقة، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، وتقدر تكاليف تطوير «غزة مارين» بحوالي 1 مليار دولار.

وبموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني، فإنَّ حقوق التطوير تتألف من تحالف يتكون من صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة اتحاد المقاولين (CCC) بنسبة 27.5% لكل منهما بموجب الحقوق المتاحة لهما في اتفاقيات الرخصة الحالية، وتخصيص 45% لشركة عالمية مطورة يتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني.

وقعت بداية العام 2021 الأطراف الشريكة في حقل غاز غزة والمتمثلة حالياً بصندوق الاستثمار وشركة اتحاد المقاولين (CCC) مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «ايجاس» مذكرة تفاهم للتعاون بمساعي تطوير حقل غاز غزة والبنية التحتية اللازمة، بما يوفّر احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي ويعزز التعاون بين البلدين الشقيقين وإمكانية تصدير جزء من الغاز لجمهورية مصر الشقيقة. وتجري المحادثات حالياً بين الطرفين بغرض التوصل إلى اتفاق لتطوير الحقل الذي سيكون له أثر كبير على قطاع الطاقة في فلسطين».

المصدر: صندوق الاستثمار الفلسطيني. التقرير السنوي لعام 2021. ص 31–32.
http://www.pif.ps/wp-content/uploads/2022/05/PIF_Annual-2021-AR.pdf

**رابعًا: المساءلة عن إدارة ملف الغاز**

من واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية تقديم تقارير دورية حول سير العمل بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، وللتأكد من أن العمل الذي يقومون به يتفق مع السياسات والخطط والبرامج المطلوب تنفيذها في إطار حدود مسؤولياتهم وصلاحياتهم القانونية، بما في ذلك وضوح الصلاحيات والمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وفقًا للقانون، كما أنَّ مسألة تفعيل نظم المساءلة في القطاع العام تمتد لتشمل الشركات والمؤسسات التي تساهم دولة فلسطين فيها أو تتلقى مساعدة منها أو من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية، وفقًا لما تنص عليه المادة (31) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته.

تظهر متابعة عمل الجهات الرسمية المعنية بمتابعة إدارة ملف الغاز، أنها لم تقم بتقديم تقارير محددة أو بنشر أيَّة تقارير للمواطنين حول إدارة هذا الملف وبمراجعة محاضر جلسات الحكومة أيضًا لم نتمكن من الحصول على أية معلومات تتعلق بمناقشة الحكومة لأيَّة تقارير مرتبطة بهذا الملف.

أما فيما يتعلق بصندوق الاستثمار الفلسطيني بصفته الطرف المطور لحقل غاز "غزة مارين"، وعلى الرغم من تقديمه لتقريره السنوي لعام 2021 للرئيس الفلسطيني؛ إلا أن ما ورد في هذا التقرير فيما يتعلق بإدارة ملف الغاز محدود جدًا ولا يتيح إمكانية المساءلة في هذا الملف.

في ظل ضعف شفافية المعلومات المتعلقة بإدارة هذا الملف وإجراءاتها، والاتفاقيات التي تم توقيعها في هذا الإطار، واتباع سياسة إخفاء المعلومات والتعتيم عليها من قبل الاطراف ذات العلاقة، فإنه من الصعب الحديث عن أن هذا الملف يخضع لنظم رقابة ومساءلة فعّالة، أو حتى تحقيق المساءلة المجتمعية والشعبية للتحقق من وجود أو عدم وجود تجاوزات في إدارة هذا الملف؛ أو لاتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها إن وجدت.[22]

22 الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان)، نزاهة الحكم وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، مرجع سابق، ص 30.

## الاستخلاصات والتوصيات:

تواجه عملية إدارة ملف الغاز في فلسطين تحديات خارجية، تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الجزء الأكبر من المصادر والموارد الطبيعية، بما فيها مورد الغاز، وحرمان الشعب الفلسطيني من استغلاله وتطويره، وأيضًا تحديات داخلية ناجمة عن عدم وجود أطر قانونية وسياساتية ورقابية ناظمة لإدارة هذا الملف، تتوافق مع مؤشرات الحوكمة. وبناءً على ذلك، ومن خلال قراءة سياق إدارة ملف الغاز في فلسطين، خلصت هذه الورقة إلى مجموعة من الاستخلاصات والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

### أولًا: الاستخلاصات:

- عدم توفر سياسة وطنية معتمدة وإطار استراتيجي واضح ومحدد ومنشور، تقوم عليه إدارة ملف الغاز.

- إن الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تحقيق التنمية والارتقاء بحياة الفلسطينيين سواء من خلال الاتفاقيات التي تم توقيعها بشأن الغاز، أو من خلال الانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط؛ بهدف استغلال وتطوير حقل غاز «غزة مارين»، لم تحقق الهدف، ولم تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- ضعف الشفافية في إدارة ملف الغاز بشكل عام سواء، على صعيد الإجراءات والقرارات التي اتخذت في هذا الإطار، أو على صعيد طبيعة الاتفاقيات التي تم إبرامها على مدار عقود مضت، وماهية البنود التي تتضمنها.

- استخدمت السلطة التنفيذية الحق الممنوح لها بموجب القانون الأساسي في إدارة ملف حقل غاز «غزة مارين»، بمعزل عن سياق وهدف ومفهوم هذه الصلاحية التي أتيحت لها، في ظل غياب إطار قانوني خاص بتنظيم إدارة الموارد والثروات الطبيعية، ومنح عقود الامتياز الخاصة بها؛ ترافق ذلك مع عدم توفر سياسة وطنية معتمدة وواضحة في إدارة الثروات الطبيعية، وفقًا لمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة، التي تساهم في تعزيز كفاءة وفعالية إدارة المال العام، وضمان الاستدامة المالية فيها.

- يتيح استمرار مشاركة مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية في تولي إدارة ملف الغاز في الوقت الذي يتولى فيه رئاسة صندوق الاستثمار الفلسطيني المطور الفلسطيني لحقل غاز «غزة مارين» فرصًا لتضارب المصالح.

- إنَّ التغييب المتعمد الحاصل في إدارة ملف الغاز لم يكن موجها فقط نحو تغييب دور المجلس التشريعي بصلاحياته التشريعية والرقابية، ودور مؤسسات المجتمع المدني، والرقابة الشعبية للمواطنين، وإنما يمتد ليشمل المؤسسات الحكومية الأخرى ذات الاختصاص في إدارة هذا النوع من الملفات، كسلطة الطاقة، التي تعد شريك استراتيجي قادر على تمثيل الحكومة بإدارة هذا الملف على المستويين المحلي والإقليمي.

- غياب المجلس التشريعي بصلاحيته التشريعية والرقابية على إدارة الموارد والمصادر الطبيعية بشكل عام، وإدارة ملف الغاز بشكل خاص، ساهم في تفرد السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة ملف الغاز على المستويين المحلي والإقليمي دون مساءلة.

- إن سياسة عدم نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات التي تم عقدها ساهم في تغييب الدور المجتمعي والشعبي في الرقابة على أعمال القائمين على إدارة هذا الملف ومساءلتهم.

- إن وجود عدة أطراف مرتبطة بملف الغاز سواء كانت حكومية أو من شركات القطاع الخاص أو دولية، يتطلب وجود آليات وإجراءات فعّالة لمنع فرص تضارب المصالح، وهو الأمر الذي ما زال محدودًا في فلسطين.

## ثانيًا: التوصيات:

- إجراء الانتخابات العامة لإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية، وذلك بتحديد موعد جديد للانتخابات العامة «التشريعية والرئاسية» في آجال قريبة تتيح المجال لمشاركة واسعة للمواطنين فيها، من أجل استعادة التوازن في النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بإعمال مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات، وتعزيز الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة.

- تبني الحكومة لسياسة وطنية وإطار استراتيجي واضح ومحدد ومنشور، تقوم عليه إدارة ملف الغاز في فلسطين.

- تحديث الأطر القانونية وتحديد دور وصلاحيات المؤسسات ذات العلاقة بإدارة موارد الطاقة في فلسطين، بحيث يتم تفعيل مبدأ العمل المؤسساتي التشاركي بين هذه المؤسسات، من خلال توضيح وتحديد مهامها وصلاحياتها وآليات التعاون فيما بينها، سواء ما تعلق منها بصلاحيات التنقيب، والاستخراج، والتطوير، والتحريّ، والاكتشاف، والتوزيع، أو عقد الاتفاقيات المتعلقة باستغلال مصادر الطاقة، وتمثيل دولة فلسطين فيها.

- إصدار قانون يحدد الإجراءات والمعايير والقواعد التي يتم من خلالها تنظيم العمل على إدارة الموارد والمصادر الطبيعية، ومنح عقود الامتياز الخاصة بها، وفقًا لما نصت عليه المادة (94) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003.

- ضرورة فصل إدارة ملف الغاز بما فيها مسألة التفاوض مع الجهات الخارجية بشأن الحقوق الفلسطينية في منتدى غاز شرق المتوسط، عن الجهات المطورّة لحقل الغاز؛ بهدف الحد من فرص تضارب المصالح، حيث أنَّ الحكومة هي الطرف المسؤول عن إدارة ملف الغاز في فلسطين.

- إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات؛ لما يلعبه من دور هام في تعزيز الشفافية، وتوفير المعلومات اللازمة؛ لتعزيز المساءلة المجتمعية للعاملين في القطاع العام.

- نشر كافة الاتفاقيات والمذكرات والمواثيق التي تم إبرامها في إدارة ملف الغاز للجمهور الفلسطيني للاطلاع عليها.

- إعداد ونشر التقارير الدورية التي تتضمن كافة البيانات المالية والإدارية والإجراءات التي تم اتخاذها بشأن توقيع الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بإدارة ملف الغاز، ؛ بما يضمن تحقيق سبل الرقابة المؤسساتية والشعبية على عملية إدارة هذا الملف وعن أعمال الجهات المسؤولة عنه.

- إعادة دراسة الموقف الفلسطيني من الانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط، وإشراك الشعب الفلسطيني في اتخاذ القرارات التي تعبر عن سيادته على أرضه، وعن موقفه الثابت في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

- على منظمات المجتمع المدني تشكيل فريق وطني مع الأطراف الشريكة والمؤسسات الوطنية والشعبية لحوكمة إدارة الموارد الطبيعية؛ بما فيها الغاز، وقيادة حملة وطنية تستهدف الضغط على الرئاسة والحكومة لنشر الوثائق الخاصة بإدارة هذا الملف كميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، وتوضيح طبيعة دور دولة فلسطين فيه، والحقوق الفلسطينية من الغاز المستخرج في إطاره، ومعرفة طبيعة الشراكات والاتفاقيات مع الأطراف المختلفة، بما فيها طبيعة الامتياز والمفاوضات مع الشركات المحلية والأجنبية حول استخراج الغاز وحقوق الملكية لكل منها، ودور صندوق الاستثمار في ذلك.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولًا: المصادر:


**أ. الاتفاقيات:**

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي تختصر بالرمز«**UNCLOS**»، المبرمة عام 1982 والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1994.
- قرار الجمعية العامة 1803 (د17-) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 والمعنون «السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية».
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، والتي دخلت حيز النفاذ 2005.

**ب. التشريعات:**

- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، المنشور في العدد (0) من الوقائع الفلسطيني «السلطة الوطنية الفلسطينية»، في الصفحة رقم (5)، بتاريخ 2003/3/19.
- قانون رقم (12) لسنة 1995 بشأن إنشاء سلطة الطاقة الفلسطينية، المنشور في العدد (7) من الوقائع الفلسطينية «السلطة الوطنية الفلسطينية»، في الصفحة (10)، بتاريخ 1995/10/25.
- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، المنشور في العدد (53) من الوقائع الفلسطينية « السلطة الوطنية الفلسطينية»، على الصفحة (75)، بتاريخ 2005/02/28.

**ت. المراسيم الرئاسية:**

- المرسوم الرئاسي بشأن إصدار النظام الأساسي لصندوق الاستثمار الفلسطيني الصادر بتاريخ 2007/1/27.
- المرسوم الرئاسي بشأن تعديل النظام الأساسي لصندوق الاستثمار الفلسطيني لسنة 2007، الصادر بتاريخ 2008/12/30.
- المرسوم رقم (11) لسنة 2013 بشأن تعديل النظام الأساسي لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني لسنة 2007، المعدل بالمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 2008/12/30 المنشور في العدد (102) من الوقائع الفلسطينية «السلطة الوطنية الفلسطينية»، ص 20، بتاريخ 2013/10/22.

**ث. قرارات مجلس الوزراء:**

- قرار مجلس الوزراء رقم (62) لسنة 2003 بخصوص تسجيل صندوق الاستثمار الفلسطيني كشركة مساهمة عامة.

**ج. جلسات المجلس التشريعي في قطاع غزة:**

- جلسة المجلس التشريعي في قطاع غزة: (جلسة المجلس التشريعي يناقش اتفاقية غاز غزة، بتاريخ 3 مارس 2021، تمت الزيارة بتاريخ 26-5-2022).


## ثانيًا: المراجع:


**أ. المجلات العلمية:**

- الأغا، «أحمد سعيد»، حماية الموارد الطبيعية طبقًا لأحكام القانون الدولي العام: الحالة الفلسطينية نموذجًا، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (3)، العدد (1)، جامعة فلسطين، غزة فلسطين.
- فراج، سلوى، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (12)، 2021.
- مصطفى، محمد، البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانات والمعوقات، مجلية الدراسات الفلسطينية، العدد (102)، 2015.

**ب. أوراق بحثية وسياساتية:**

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، دراسة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2005.
- مصطفى، وليد، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس»، رام الله، فلسطين، 2016.

**ت. التقارير:**

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، عقود الامتياز ضمانات التنافس ومنع الاحتكار، سلسلة تقارير رقم (61)، رام الله، 2013.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الشركات العامة المملوكة للحكومة في فلسطين، سلسلة تقارير (96)، فلسطين، رام الله، 2015.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، التقرير السنوي الثاني عشر: واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019، فلسطين، 2019.
- الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية، نزاهة الحكم وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، سلسلة تقارير رقم (185)، فلسطين، رام الله، 2021.
- صندوق الاستثمار الفلسطيني، التقرير السنوي 2021، رام الله، 2021.
- أوراق الحقائق: الحركة الوطنية لمقاطعة إسرائيل BDS، لا لشرعنة النهب الإسرائيلي للغاز الفلسطيني، ورقة حقائق، 2022.

**ث. المقابلات:**

- مقابلة مع أ. محمود نواجعة، المنسق العام لحركة المقاطعة، الاثنين 22/6/2022.

**ج. المواقع الإلكترونية:**

- الاقتصادي، اتفاق غاز ثلاثي بين مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، خبر منشور على الموقع الالكتروني الآتي: https://www.aliqtisadi.ps.
- محمود شعبان، وزارة الطاقة الإسرائيلية: سنصدر الغاز لأوروبا تحت مظلة منتدى شرق المتوسط، خبر منشور على الموقع الالكتروني الآتي: https://amwalalghad.com/.
- الشرق الأوسط، تطلع فلسطيني لتطوير حقل غاز في غزة عطلته إسرائيل: بعد تدخل مصري مباشر، 2021 خبر منشور على الموقع الالكتروني الآتي: https://aawsat.com/ تاريخ الزيارة 2022/6/5.
- وكالة الانباء الفلسطينية وفا: https://wafa.ps/Pages/Details/32265

- Joshua Marks, Can Israel solve Europe's gas problem? We asked the experts, Available on: https://www.israel21c.org/can-israel-export-gas-to-europe-we-asked-the-experts/.
- Sarantis Michalopoulos, Ukraine war revives EastMed gas pipe talks but EU insists on feasibility, Available on: https://www.euractiv.com/section/energy/news/ukraine-war-revives-eastmed-gas-pipe-talks-but-eu-insists-on-feasibility/

## الملاحق[23]:

الملحق 1: الخارطة التي تم إيداعها في الأمم المتحدة من وزارة الخارجية الفلسطينية

Figure 1. The Maritime Areas of the State of Palestine

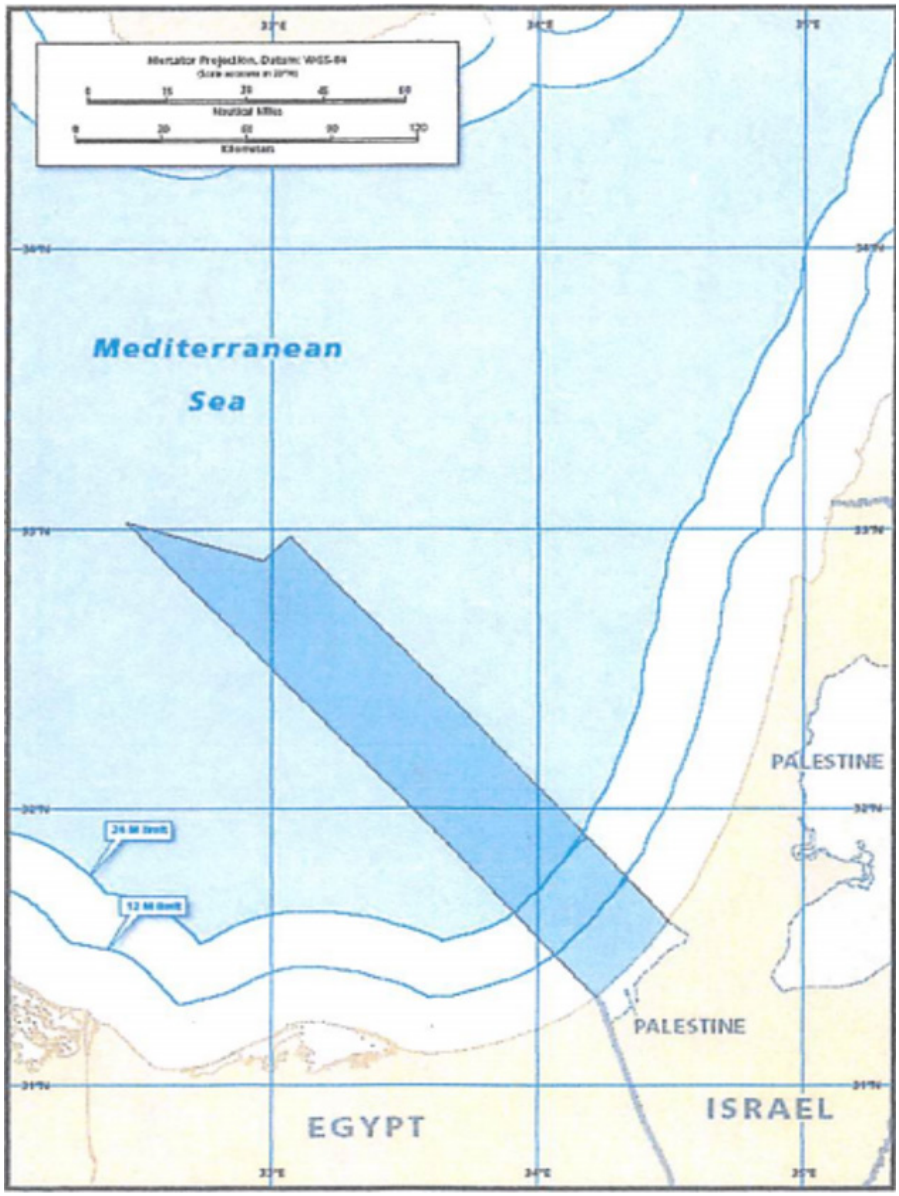


23 تم تزويدنا بكافة المعلومات والخرائط التي تندرج تحت إطار الملاحق من حركة مقاطعة إسرائيل BDS.

| الملحق 2: الخريطة الفلسطينية التي توضح المنطقة الحصرية الفلسطينية EEZ | الملحق 3: الخريطة التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرضها (منطقة تشبه المثلث) |
|---|---|

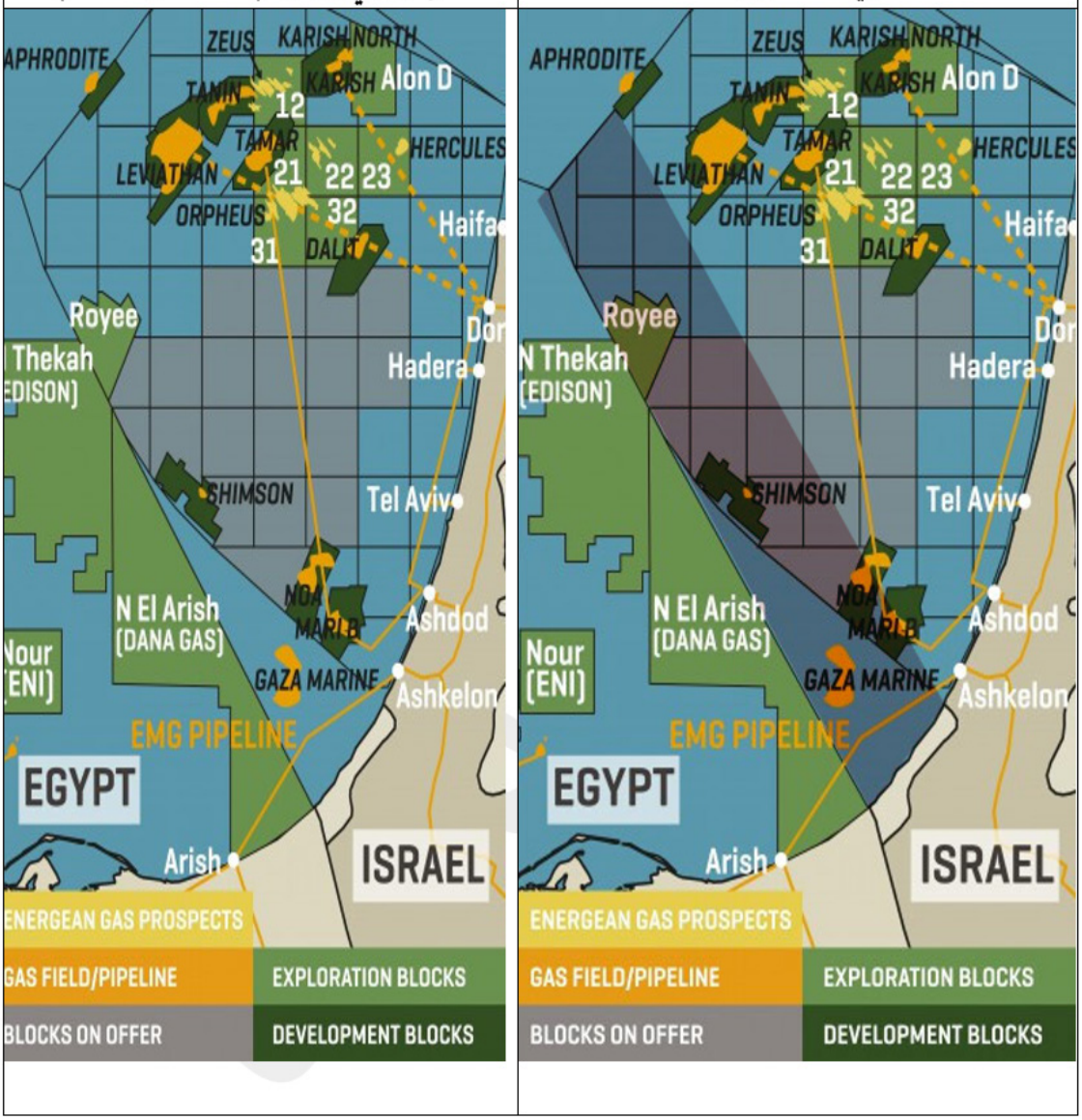


**ملاحظة:** يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرض الخريطة المتوفرة في الملحق رقم (3)، والتي تجعل من المنطقة الاقتصادية الفلسطينية الحصرية EZZ، مشابهة لشكل المثلث. وبمقارنة خريطة فلسطين المتوفرة في كل من ملحق رقم «1» وملحق رقم «2» المودعة لدى الأمم المتحدة، حيث يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرض هذه الخريطة بشتى السبل على الشعب الفلسطيني، لسلب حقوق ومقدرات وثروات الشعب من حقول الغاز الكبيرة التي تم اكتشافها في المياه الإقليمية الفلسطينية، كحقل «رويي»، الذي يقع قبالة سواحل قطاع غزة، ضمن المنطقة الاقتصادية الحصرية لفلسطين، والحقل الآخر الذي تم اكتشافه إلى الجنوب الغربي من مدينة أسدود، والذي يقع أيضًا في المنطقة الإقليمية الفلسطينية الحصرية.[24]

24 مصدر هذه المعلومات، ورقة الحقائق المعدة من طرف حركة مقاطعة إسرائيل BDS.

## ملحق 4: EastMed pipeline

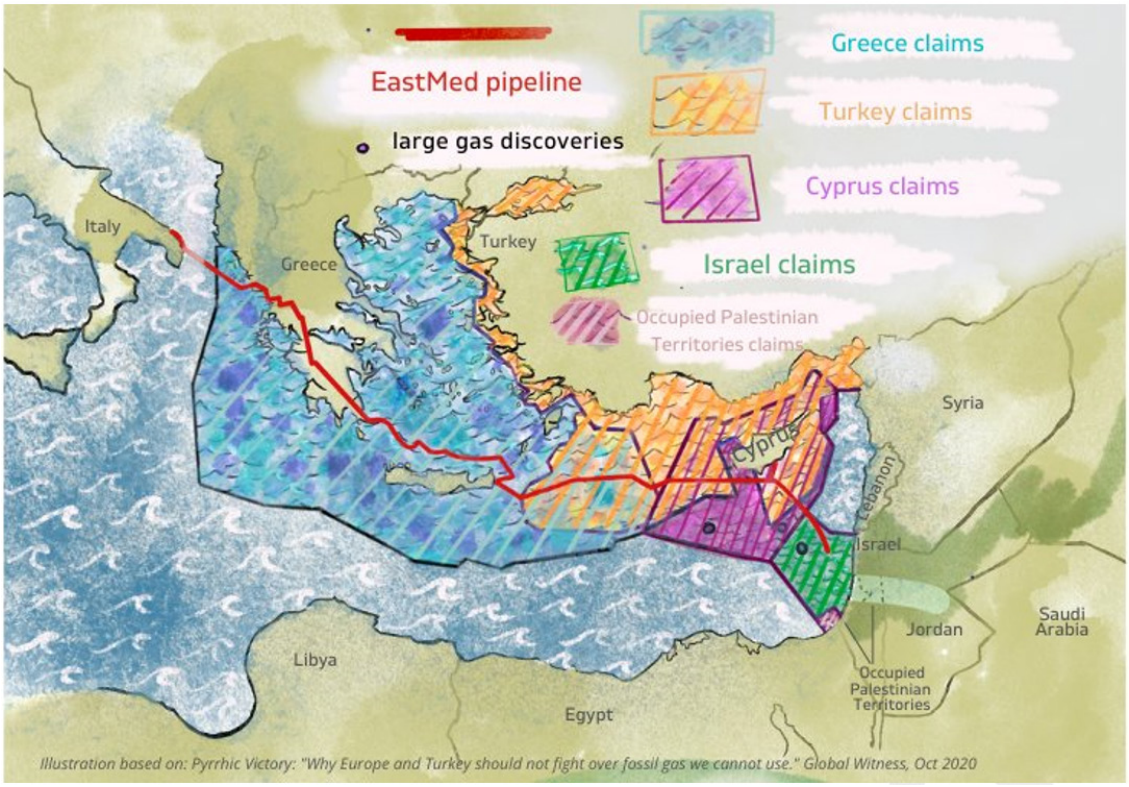


## الملحق 5: Agreement on the Gaza Strip and The Jericho Area

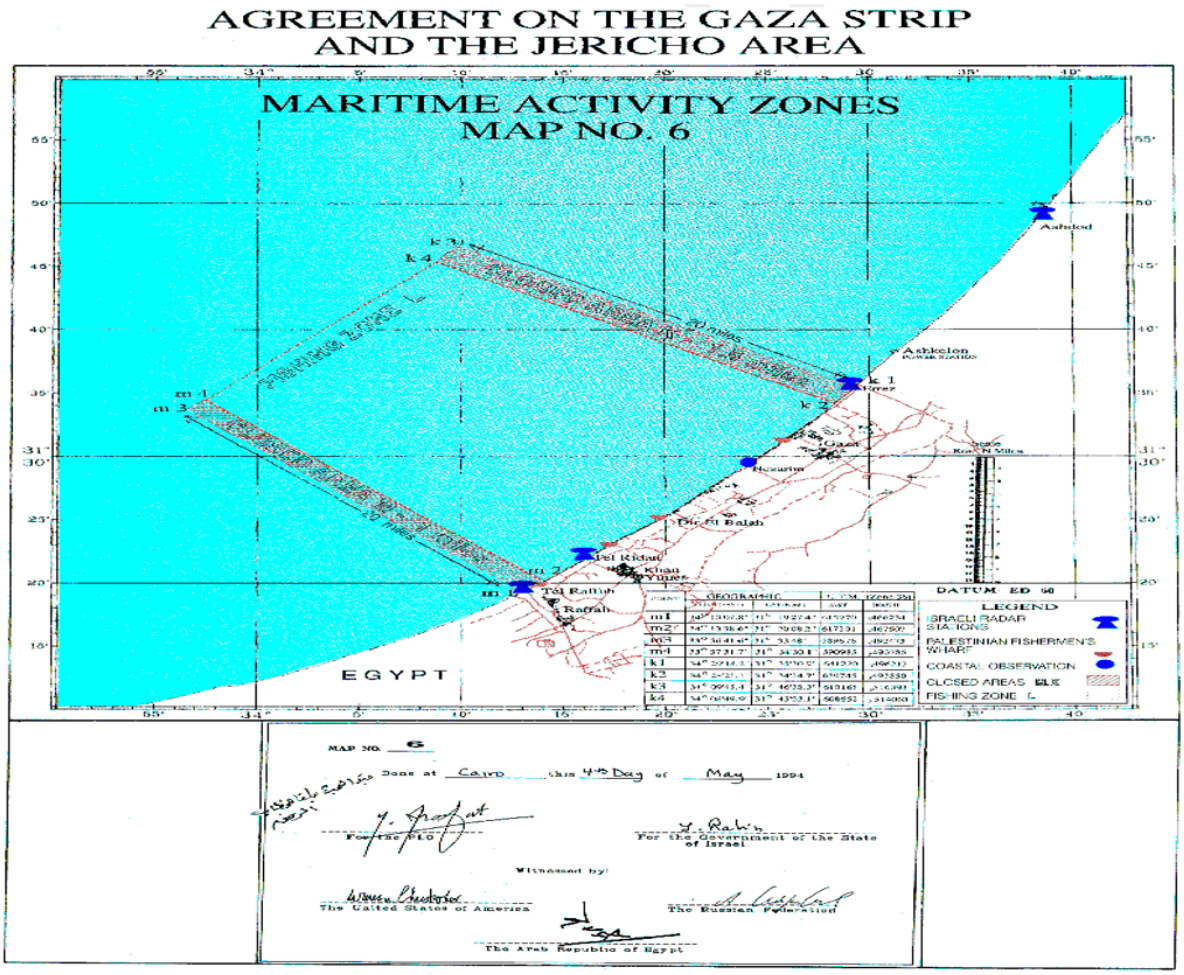

الملحق 6: Main Gas Fields in Eastern Mediterranean Sea

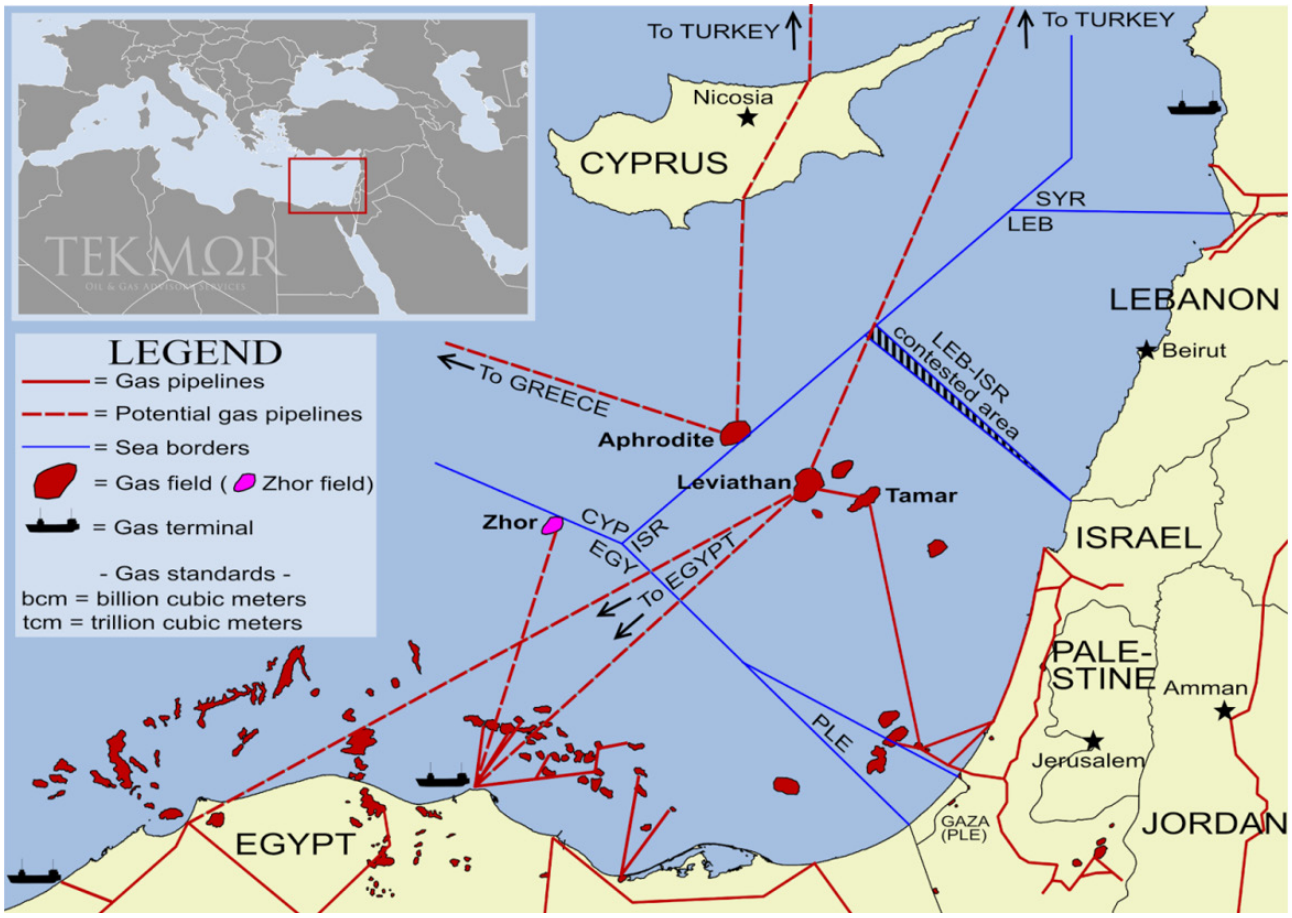

**الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة؛** ائتلاف عددٍ من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنسيق جهودها الرامية لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة. ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام بمن فيهم وزارة المالية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في عملية التخطيط؛ لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتعزيز موقع ترتيب فلسطين على المؤشر الدولي لشفافية الموازنة.
- تعزيز نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.
- تقديم توصيات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بإدارة المال العام بهدف تحسين إدارة المال العام؛ وذلك من خلال عملية التحليل الدوري للموازنة العامة والإجراءات المالية المتخذة من قبل وزارة المالية التي يقوم بها الفريق الأهلي.

تم تأسيس الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011، ويضم في عضويته عدداً من المنظمات الأهلية القطاعية وهي: ائتلاف أمان (السكرتاريا التنفيذية للفريق الأهلي)، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز إبداع المعلم، مركز العمل التنموي – معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مؤسسة فلسطينيات، معهد أريج، مؤسسة الحق، معهد التعليم المستمر(جامعة بيرزيت)، مركز دراسات التنمية IDS ، مؤسسة النيزك، مركز القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة مساواة، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية، معهد الحوكمة الفلسطيني، صحيفة الحدث، جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، المنتدى الاجتماعي التنموي، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية – بال ثينك، مركز الهدف لحقوق الإنسان، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة، العربي للتطوير الزراعي، صحيفة الاقتصادية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين.